مجلة كلية الفقه

إشكالية العلة و المعلول
في منظور صدر الدين الشيرازي / دراسة فلسفية

أ.د. رؤوف احمد محمد الشمري أ.م.د. زينة علي جاسم الحسن
جامعة الكوفة - قسم العقيدة و الفكر الإسلامي

التمهيد:

يعدُ البحث عن العلة و المعلول من الابحاث الفلسفية المهمة جدا و من المؤكد ان العلية و المعلولية تعد من اوضاع نفس الموجود بما أنه موجود ، و تعد العلة و المعلول من اقسام الفلسفة المهمة التي لها وجود و دور اساسي في العملية الفلسفية .

ان الوجود الفلسفي بدوره ينشطر الى شطرين العلة و المعلول إذ ان العلة هي الشيء الذي يحصل و يكون و يتكون من وجوده وجود شيء آخر و في حال انعدامه ينعدم بعدمه فهي ما ينبغي ان يوجد الشي و يمتنع بعدم وجودها و اما المعلول هو ما يكون و يحصل و يجب بوجود شيء آخر و يمتنع ذلك الشيء بعدمه او عدم شيء منه ، و تعد مفاهيم العلة و المعلول من المفاهيم الفلسفية و ليس من المفاهيم الماهوية و انما تعدٌ من المعقولات الثانية الفلسفية و ليس من المعقولات الاولى و العلة هي المعنى الذي يكون علة لشيء اخر و بنفس الان يكون معلولاً في علاقة اخرى .

إذ تعد الموجود المتعلق بالموجود الاخر و لا يتحقق بدون هذا الموجود و لا يكون له وجود الا بظل هذا الموجود باسم « المعلول » في حين يطلق على الطرف التعلق الاخر باسم (العلة).

المبحث الاول
تعريف العلة و المعلول

العلة و المعلول من المسائل المقسّمة في الفلسفة حيث انها تقسم الوجود الى وجود معلول و وجود علة مضافاً الى أنها من العوارض العامة للوجود و قانون العلة و المعلول من القوانين التي لا يمكن أن يستغني عنها أي علم من العلوم سواء العلوم الرياضية او المنطقية او الاخلاقية أو الطبيعية فهو يعتبر أساس الفهم و الاثبات العلمي اذ بدونه ستفقد الفلسفة و العلوم الأخرى قيمتها العلمية [1] .

معنى العلية مفهوم فلسفي و ليس ماهوياً أنه ليس له جنس و فصل حتى يكون قابلا للتعريف الحدي او الرسمي بالمعنى المنطقي المشهور و كل ما يُذكر من تعريف لمعنى العلية فيكون من قبيل التحليل المفهومي باللوازم المفهومية حيث انه في التعريف المفهومي للعلية قيل ان العلة هي الشيء الذي يحصل من وجوده وجود شيء آخر و لأن الحصول هو نحو من الصدور و الصدور له معنى العلية فيكون هذا التعريف دورياً [2] ، حيث ان مفهوم العلة و المعلول من المعقولات الثانية الفلسفية و ليس من الماهوّية أي أنّ انطباق مفهوم العلة و المعلول على مصاديقهما ليس كانطباق المفاهيم الماهويّة مقوّمة لما تنطبق عليه من الأفراد و أما مفهوم العلّة و المعلول فهو كسائر المفاهيم الفلسفية اعتبار عقلي انتزاعيّ فالعقل حينما يقارن بين النار و الحرارة الناشئة منها يلاحظ توقف الحرارة على النار فينتزع مفهوم العلّة من النار و مفهوم المعلول من الحرارة و لو لم تكن مثل هذه الملاحظات و المقارنات فان مثل هذه المفاهيم لا توجد كما إذا رأينا النار آلاف المرّات و احسسنا بالحرارة آلاف المرات ايضا و لكننا لم تقارن بينهما و لو نلتفت الى وجود أحدهما من الآخر فان مفهوم العلّة و المعلول لن يحصل إطلاقاً [3] .

العلة لها مفهومان : أحدهما هو الشيء الذي يحصل من وجوده وجود شيء آخر ومن عدمه شيء آخر و ثانيهما هو ما يتوقف عليه وجود الشيء فيمتنع بعدمه و لا يجب بوجوده [4] .

المقصد الاول : أولا : تعريف العلة لغة : العلّة : المرض و صاحبها معتلّ علّ المريض يعلّ فهو عليل و العلّة بالكسر : المرض علّ يعلّ و اعتلّ و أعلّه تعالى فهو معلّ و عليل واعتلّ أي مرض فهو عليل و اعتلّ عليه بعّلة[٥] ، اسم لعارض يتغير به وصف المحل بحلوله لا عن اختيار (كشاف اصطلاحات الفنون) ومنه سمي المرض علة لأنه بحلوله يتغير حال الشخص من القوة الى الضعف وكل امر يصدر عنه أمر آخر بالاستقلال او بانضمام الغير اليه فهو علة لذلك الأمر و الأمر معلول له فيتعقل كل واحد منهما بالقياس الى تعقل الآخر (كليات ابي البقاء)[٦] ، و العلة عبارة عن معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحال بلا اختيار ومنه يسمى المرض علة لأنه بحلوله يتغير حال الشخص من القوة الى الضعف وايضا هي ما يتوقف عليه وجود الشيء و يكون خارجا مؤثرا فيه[٧] .

والعلة لها مفهومان أحدهما هو الشيء الذي يحصل من وجوده وجود شيء آخر ومن عدمه عدم شيء آخر و ثانيهما هو ما يتوقف عليه وجود الشيء فيمتنع بعدمه ولا يجب بوجوده و العلة بالمعنى الثاني تنقسم الى علة تامة وهي التي لا علة غيرها على الاصطلاح الاول و الى علة غير تامة تنقسم الى صورة و مادة و غاية و فاعل[٨] ، و العلة هي ما يؤثر في غيره[٩] .

و يراد بالعلة ما يحصل من وجوده وجود شيء و من عدمه العدم و قد تطلق و يراد منها ما له دخل في وجود شيء أي الذي اليه الشيء افتقر إذ المقصود من الافتقار هو الاحتياج في الوجود و هذا المعنى هو المقسم لتقسيم العلة الى اصنافها لان المقصود من المعنى الاول هو العلة التامة وهي واحدة غير قابلة للتقسيم[١٠] .

ان العلة قسمان : علة هي بما هيتها موجبة للمعلول كالأربعة للزوج و المثلث لذي الزوايا ومثل هذه العلة متى عُلمت ماهيتها عُلم لازمها لا محالة إذ اللازم لازم لذاتها وماهيّتها من حيث هي هي وعلة ليست هي بماهيتها موجبة للمعلول بل إما بوجودها الذهني او بوجودها الخارجي و مثل تلك العلّة لا يكفي

العلم بنفسها لإيجاب العلم بمعلولها و أيضا العلم بها و بكونها موجودة على الوجه العام في الموجودية لا يجب ان يؤدي الى العلة بمعلولها لان الجهة المقتضية للمعلول ليست هي نفس ماهيتها و لا مطلق وجودها بل خصوص وجودها و تشخصها فما لم يُعلم ذلك الوجود بخصوصه لا يلزم منه العلم بمعلوله [١١].

ان قانون العلية أحد الاسس التي إذا تزلزلت أدَّت الى انقلاب فلسفي كامل و يعتقد الفلاسفة أن قانون العلية ركن أساسي إذا تزلزل ادى الامر الى فقدان العلم [١٢].

إنّ العلة إذا علمت بحقيقتها التي هي بها علة تقتضي وجوب وجود المعلول حتى ان حالها مع تلك الحقيقة بالقياس الى وجوب وجود معلولها كحال الماهية بالقياس الى لازمها من حيث هي هي فظهر ان كل معلول من لوازم ماهية علته سواء كانت تلك الماهية عين الوجود او غير الوجود او مع الوجود [١٣].

وعليه يمكن القول بأن الماهيّة محتاجة الى العلة و حاجتها الى العلة من الضروريات فما هو المحتاج الى العلة أهو ذات الماهية ام وجود الماهية ؟ ان الماهية المعلولة انما تحتاج الى العلة و ترتبط بالعلة من حيث هي موجودة لا من حيث هي ماهية لأن الماهية من حيث هي ليست الا هي فحاجة الماهية المعلولة الى العلة انما هي من حيث وجودها لا من حيث هي [١٤].

ان كل ماهية يعرض لها الوجود ففي اتصافها بالوجود وكونها مصداقًا للحكم به عليها يحتاج الى جاعل يجعله كذا فإن كل عرضي مُعلل إما بالماهية المعروضة له و إما بأمر خارج عنها و لّما علم من قبل امتناع تأثير شيء في وجوده من جهة أن العلة يجب ان تكون متقدمة على المعلول بالوجود و تقدُّم الماهية على وجودها بالوجود غير معقول بخلاف تقدمها على صفاتها اللازمة سوى الوجود و كذا الزاوية لماهية المثلث التي هي علة لها فلا محالة يحتاج تلك الماهية في وجودها الى أمر خارج عنها و كل ما يحتاج في وجوده الى أمر آخر فهو ممكن الوجود فلو كان الواجب ذا ماهيّة لزم كونه ممكن الوجود فواجب الوجود لا ماهيّة له سوى

الإنية [١٥] ، إن العلية و المعلولية رابطة عينية خاصة بين المعلول و علّته إذ ان كون العلّية و المعلولية رابطة عينية بين العلة و المعلول لا نفس وجود المعلول إنما هو في اعتبار العقل حيث يعتبر العقل المعلول وجوداً مستقلاً كالعلة و أما بحسب الحقيقة و الوجود الخارجي فالرابطة المذكورة نفس وجود المعلول و ليست متحققة بين العلة و المعلول و الماهية لا رابطة بينهما في ذاتها و بين غيرها أي لا رابطة عينية بينها في ذاتها و بين غيرها لان الماهية من حيث هي ليست الا هي و التقييد بقول الشيرازي اشارة الى ان الماهية و ان كانت في وجودها مرتبطة بالعلة الا ان هذه الارتباط في الحقيقة انما هو ارتباط ذاتها في ذاتها [١٦] .

ـ علة الحاجة الى المؤثر : اعلم انه ليس من شرط الفعل مطلقا ان يكون مسبوقًا بالعدم كما زعمه المتكلّمون و ذلك لذهابهم الى ان علة حاجة الممكن الى العلة هي الحدوث دون الإمكان فقط اللهم إلّا ان يعنوا بالفعل ما هو معنى مُندرج تحت إحدى المقولات التسع العرضية أعنى مقولة أن يفعل وهو التأثير التجدّدي كتسخين المسخّن ما دام يسخّن و تسويد المسوّد ما دام يسوّد و أما فعل الفاعل بمعنى المعطى للوجود مطلقًا فلا يشترط فيه سبق العدم فعلة الحاجة الى المؤثر في مطلق الفعل هي الإمكان و أما الفعل التجدّدي الذي لا بقاء له في زمانين كالحركة والزمان وكذا الطبيعة السارية في الاجسام فيصدق فيه أنّه يفتقر الى الفاعل في الحدوث لا في البقاء إذ لا بقاء له و يصدق فيه ايضا إنه لا يفتقر إلّا في الإمكان لان إمكانه إمكان وجود أمر حادث متجدد وان علة الحاجة الى المؤثر هي الإمكان في الماهية و النقص عن التاميه في الوجود لا الحدوث كما توهّمه جمع [١٧] .

و العلاقة بين العلة و المعلول هي علاقة وجودية فحين تتحقق هذه العلاقة يكون وجود المعلول ضرورة فالمعلول يستحيل امتناعه و عدمه حين وجود المرجح أي العلة و لا يكون عدمه الا عند حصول عدم مرجحه و مؤثره أي علته وإذا كانت كل علة مرجحة لوجود شيء فما تتسم به العلة هو أنها أقوى من معلولها وجودا لان ما يكون في

وجوده متعلقاً بغيره هو ضعيف و يفقد إمكانية الترجيح و التأثير كما ان كل علة إلا و تتقدم على معلولها وجوداً و تحققاً إضافة الى الملاءمة وعدم التباين كخاصية يجب ان تحضر ضرورة في العلاقة بين العلة و المعلول [١٨] ، وعليه ان وجود العلة علة لوجود المعلول و عدم العلة علة عدم المعلول [١٩] ، حيث ان المعلول لا تحقق له بذاته و لا يوجد الا بسبب علته فهو يتعلق بعلته وجوداً و عدماً بمعنى أن المعلول هو ذلك الوجود الذي يحصل له التأثير بالفعل فهو بذاته قائم بعلته و بقاؤه و استمراريته و كذا عدمه و انتفاؤه ببقاء و زوال علته إذن فما كان يطبع المعلول هو التغير و الزوال بفعل تغير العلة أو زوالها وهو بذلك يحتاج الى العلة قبل وجوده و بعد تحققه بأنواع من الاحتياج ، فالعلة هي التي تخرجه من العدم الى الوجود وهو ما يعنى أسبقية العلة و أنه يتصف بأن له بداية و نهاية فهو مسبوق بغيره و ينتهي بانتهاء تأثير و علية العلة [٢٠] .

ثانيا : تعريف العلة اصطلاحا :

تستعمل كلمة العلّة في اصطلاح الفلاسفة بصورتين إحداهما عامة والاخرى خاصة فالمفهوم العام للعلّة هو عبارة عن ذلك الموجود الذي يتوقف عليه تحقق موجود آخر وان لم يكن وحده كافياً لتحققه و المفهوم الخاص للعلّة هو عبارة عن ذلك الموجود الذي يكفي وحده لتحقّق موجود اخر [٢١] .

ونعنى بالعلة ما يجب بوجوده وجود شيء آخر بته دون تصور تأخر و نقل في المطارحات عن بعض اهل العلم « ان العلة هي ما يحصل منه وجود شيء آخر و لم يحصل وجوده من ذلك الآخر ثم اعترض عليه بأن عدم حصول وجود العلة من المعلول هو لازم حصول وجوده منها و لا دخل له في معنى العلة و قال يكفى ان يقال ان العلة على أحد مفهوميها هي ما يجب به وجود شيء آخر او ما يحصل به وجود شيء آخر [٢٢] ، وقال بهمنيار في التحصيل « كلّ وجود شيء يكون معلولاً من وجود آخر وجود ذلك الآخر لا يكون معلولا من وجود الاول فإن الاول نسمّيه علة و الثاني معلولاً

[٢٣] ، و بعبارة اخرى : إن الاصطلاح العام للعلّة يعنى ذلك الموجود الذي بدونه يستحيل تحقق موجود آخر و الاصطلاح الخاص للعلّة يعنى ذلك الموجود الذي بوجوده يتحقق موجود آخر بالضرورة و ان الاصطلاح الاول أعم من الاصطلاح الثاني لأنه يشمل الشروط و المعدّات و سائر العلل الناقصة ايضا بخلاف الاصطلاح الثاني [٢٤] .

وقال الشيخ الرئيس في رسالة الحدود : ان العلة هي كل ذات يلزم منه أن يكون وجود ذات أخرى و أنما هو بالفعل من وجود هذا الفعل ووجود هذا الفعل ليس من وجود ذلك الفعل و العبارة و ان كانت مضطربة لكنها تعطي مراده من العلة [٢٥] .

و العلة قد يقال و يعنى بها ما يتوقف وجود الشيء عليه و هذا اما ان يكون كل ما يجب به وجود الشيء او جزء ما يجب به وجود الشيء فإن المعلول يتوقف على جزء العلة و على كلها [٢٦] .

ـ المقصد الثاني : تعريف المعلول :

المعلول : هو الأثر الحادث عن العلة [٢٧] ، هو ما لا يكون علة لشيء أصلا [٢٨].

والمعلول هو كل شيء وجد منه بالفعل شيء آخر غيره فهو علة لذلك الشيء و ذلك الشيء معلول له قال ابن سينا « المعلول كل ذات وجودها بالفعل من وجود غيرها ووجود ذلك الغير ليس من وجودها ومعنى قولنا من وجودها غير معنى قولنا مع وجودها لان المقصود بالقول من وجودها ان هذه الذات لا توجد بالفعل الا من ذات اخرى موجودة بالفعل و المقصود بالقول مع وجودها ان كل واحد من الذاتين اذا فرض موجوداً وجب ان يكون الاخر موجوداً واذا فرض مرفوعاً وجب ان يكون الاخر مرفوعا [٢٩] ، فالمعلول من العلة كالظل من النور يشابهه من حيث ما فيه من النورية و يباينه من حيث ما فيه من شوق الظلمة فكما ان الجهة الظلمانية هي المسمّاة ماهية فالمعلول من العلة كالظل من النور يشابهه من حيث ما فيه من النورية و يباينه من حيث ما فيه من شوق الظلمة

[٣٠] ، ان المعلول هو الأثر او المسبب وهو ما يحدث عن علة او سبب معين وهو أحد طرفي العلاقة السببية [٣١] ، فالعلية و المعلولية انهما عبارة عن أمرين أحدهما معطي الوجود و الواقع و الآخر متلقي الوجود والواقع و أي ظاهرتين اتسمتا بهاتين السمتين نقول إنّ بينهما علاقة العلية و المعلولية و ان الفلاسفة يستخدمون مصطلح العلية و المعلولية بمعنى أعم أحيانا و يطلقون العلة على مطلق الاشياء التي تدخل في وجود الشيء و يرتهن وجود المعلول بها رغم ان هذه الاشياء ليست معُطية للوجود ومن هنا يطلق مصطلح العلة على الأجزاء التي يتركب منها وجود المعلول و على الشروط و المقدمات الخاصة لوجود المعلول بينا لا يصدق مفهوم الايجاد و إعطاء الوجود على هذه الامور [٣٢] .

المبحث الثاني : تقسيمات العلة :

قسمت العلة فلسفياً و كلامياً على أقسام متعددة باعتبارات مختلفة ومن ذلك : للعلة بمعناها العام كل موجود يتوقف عليه موجود آخر بنحو من الانحاء تقسيمات أهمها ما يأتي :

ـ العلة الاساسية فهي التي تنفرد بالتأثير في الشيء .

ـ العلة الاداة فهي الآلة التي يتم وجود الشيء[٣٣] .

تقسيمها باعتبار الاستقلالية في التأثير و اللااستقلالية الى تامة وناقصة فالعلة التامة هي التي تستقل بالتأثير و ضابطها ان يلزم وجودها وجود المعلول ومن عدمها عدمه [٣٤] ، فالعلة التامة هي الكافية لتحقق المعلول أي إن وجود المعلول ليس متوقفاً على شيء آخر سواها و بعبارة أخرى مع فرض وجودها يصبح وجود المعلول ضروريا [٣٥] ، و تسمى بالمستقلة فهي تمام ما يتوقف عليه الشيء في ماهيته ووجوده او في وجوده فقط [٣٦] ، أي انها هي ما يكفي وجوده دون غيره ليرجح وجود المعلول فيكون المؤثر غير متأثر [٣٧] ، وهي ايضا ما يجب وجود المعلول عندها أي جملة ما يتوقف عليه وجود الشيء [٣٨] .

ـ العلة الناقصة : هي التي لا تستقل بالتأثير بل تكون مشاركة لغيرها فيه

و ضابطها ان لا يلزم من وجودها وجود المعلول و لكن يلزم من عدمها عدمه [٣٩] ، وهي التي وان كان المعلول لا يتحقق بدونها الا انها وحدها لا تكفي لوجود المعلول و لا بدّ من اضافة شيء آخر اليها حتى يصبح وجود المعلول ضروريا [٤٠] ، وهي ما يكون فيه الاحتياج الى أربع علل ما يميزها هو الترابط بين بعضها البعض حتى يتم فعل التأثير و الترجيح [٤١] .

و العلة التامة تختلف عن العلة الناقصة في ان العلة التامة متى ما وجدت يلزم من وجودها وجود المعلول مباشرة فعند وجود السبب و الشرط وعدم المانع تحترق الورقة فوراً ومتى ما عدمت العلّة التامة انعدم المعلول أما العلة الناقصة فإنه لا يلزم من وجودها وجود المعلول لأنه قد توجد نار لكن الورقة رطبة أو بعيدة عن النار لكن متى عدمت العلة التامة انعدم المعلول كما ان العلّة الناقصة إذا عدمت ينعدم المعلول ايضا أي يلزم من عدم العلة الناقصة عدم المعلول [٤٢]

ـ هذا و تجب الاشارة الى ان الشيرازي يرى ان العلة قد تكون فقط علة بالعرض و ليس بالذات مما يعني ان العديد من الافعال التي يعتقد أن وراءها فاعل و علة مفيدة لوجود ينسب اليها مثل اعتبار الاب علة و فاعلا للأولاد و الزارع فاعلا للمزروعات [٤٣] ، فالعلة المعدة هي التي يتوقف عليها وجود المعلول من غير ان يجب وجودها مع وجوده [٤٤] ، و ان العلة قد تكون معدّة و قد تكون مؤثرة و يجوز تقديمها على المعلول إذ هي غير مؤثرة في المعلول بل يقرب المعلول الى حيث يمكن صدوره عن العلة المؤثرة و أما المؤثرة فأنها يجب مقارنتها للأثر و مرجع العلة المعدة الى شيء متجدّد الوجود متشابك الحقيقة من الانقضاء و الحصول بحيث يكون حصول شيء منه يمتنع الا بعد زوال سابقه [٤٥] .

ـ العلة البسيطة : العلة البسيطة كالمجرد التام (الله جلّ و علا و الجواهر العقلية التي لا بدّ من اثباتها في محلها [٤٦].

ـ العلة المركبة مثل العلل المادية التي لها أجزاء مختلفة ، و العلة المركبة هي

التي تكون لها أجزاء وهي كذلك تكون اما مركبة بحسب الخارج او مركبة بحسب العقل [٤٧]

ـ العلة مع الواسطة و العلة بلا واسطة فتأثير الانسان مثلا في حركة يده يمكن اعتبارها علة بلا واسطة و تأثيره في حركة القلم الذي يمسك به بين اصابعه يعتبر علة مع واسطة واحدة و في الكتابة الناتجة من ذلك يعتبر علة مع واسطتين و في المعنى الذي ينطبع في ذهن السامع او القارئ يعتبر علة مع عدة وسائط [٤٨].

ـ العلة المفيضية وهي التي لابد ان يكون بينها و بين معلولها ملائمة و مناسبة لا يكون لها مع غيره تلك الملائمة [٤٩] .

ـ العلة الداخلية والخارجية فالعلة تارة تتحد مع المعلول و تبقى ضمن وجوده لوجود معلول خاصً و لا يوجد هذا المعلول الا من تلك العلة فهذه العلة تسمى بـ « العلة المنحصرة « وقد يوجد المعلول من عدة أشياء على البدل فوجود واحد منها على البدل ضروري لوجوده كما في الحرارة فإنها قد توجد نتيجة لاتصال التيار الكهربائي و أحيانا بسبب الحركة و أخرى نتيجة للفعل و الانفعال الكيميائيين فهي تسمى في هذه الصورة بالعلة « ذات البديل « ، فالعلة تارة تتحد مع المعلول و تبقى ضمن وجوده كالعناصر الباقية وجود النبات او الحيوان و يسمونها بـ « العلة الداخلية « وتارة يكون وجودها خارج وجود المعلول مثل الصانع الذي يكون خارج وجود مصنوعة و يسمونها بـ « العلة الخارجية « [٥٠].

ـ العلة القريبة و البعيدة : تنقسم العلة ايضا الى قريبة و بعيدة و القريبة هي التي لا توجد واسطة بينها و بين معلولها كالنار و الاحتراق مثلاً و أما البعيدة فهي التي توجد و اسطة بينها و بين معلولها مثل اليد علة لفتح الباب بواسطة المفتاح [٥١]

ـ العلة الحقيقية و الاعدادية : فالعلة تطلق أحيانا على الموجود الذي يتعلق به وجود المعلول تعلقاً حقيقياً بحيث يستحيل انفصال المعلول عنه مثل علّية النفس للإرادة و الصور الذهنية التي لا يمكن ان تتحقق و لا أن يبقى بمعزل عن النفس و يطلقون

عليها اسم « العلة الحقيقة « و أحيانا أخرى يطلقونها على الموجود المؤثر في توفير الأرضية لوجود المعلول و لكن وجود المعلول لا يتعلق به تعلقاً حقيقيا لا يقبل الانفصال مثل الأب بالنسبة للولد و يسمونه بـ « العلة الاعدادية « او « المعدّ « [٥٢] ، و المقصود بالمعدّات هي العوامل المساعدة وهذه العوامل لا توجد الشيء و انما هي مقدمات و ممهّدات و مهيئات و مقرّباب الى النار تقرّب المادة الى افاضة الفاعل كتقريب الخشب الى النار فهذا ليس علّة بل هو ممهّد الى العلة و مقرب او كمن يمشي في الطريق و يريد الدخول الى المسجد فالخطوة الاخيرة هي التي تدخله الى المسجد فهي علة دخوله و كل الخطوات الاخرى ممهدات و مقربات و معدات تقربه للنتيجة ليس الا و المعدّات ليست علة حقيقية و انما يطلق عليها علة تجوزاً [٥٣]

ـ المقتضي و الشرط : أحيانا يتوقف وجود المعلول من العلة على وجود حالة او كيفية خاصة وفي هذه الصورة تسمى العلة بـ « المقتضي « أو « السبب « و تسمى الحالة او الكيفية اللازمة بـ « الشرط « و أحيانا يطلق الشرط على الشيء المؤدي الى وجود الحالة كما يسمى عدم المانع من التأثير بـ (الشرط العدمي) ، و تنقسم الشروط الى فئتين : إحداهما شرط فاعلية الفاعل أي الشيء الذي لا يستطيع الفاعل بدونه ان ينجز عمله و في الواقع فهو مكمّل لفاعليته مثل تأثير العلم في أفعال الانسان الاختيارية و الأخرى شرط قابلية الفاعل أي الشيء الذي لابد من تحققه في المادة حتى تصبح مؤهلة لاستقبال كمال جديد من الفاعل كما في الجنين فإنه لابدّ ان تتوفر فيه شروط خاصة حتى تنفخ الروح فيه [٥٤].

ـ العلة المادية و الصورية و الفاعلية و الغائية : وهذا تقسيم آخر معروف للعلة حيث يقسّمونها على أساس الاستقراء الى أربعة أقسام وهو التقسيم الرباعي الارسطي المعروف منذ عهود الفلسفة الاغريقية حتى الان [٥٥] . حيث ان العلل أربعة اقسام مادية و صورية و فاعلية و غائية لان العلة أما ان يكون جزء للشيء أولا و الجزء ينقسم الى ما به يكون

الشيء بالفعل وهي الصورة و الى ما به يكون الشيء بالقوة وهي المادة والتي ليست بجزء اما ما يكون إليه الشيء وهي الغاية او ما يكون منه الشيء وهو الفاعل و قد يخص الفاعل بما منه الشيء المباين من حيث هو مباين و يسمى ما منه الشيء المقارن باسم العنصر و المادة أيضا تختلف باعتبار عليتها الى ما اليه لأجله كالنوع العنصري و الى ما فيها كالهيئات فربما يجمع الجمع في اسم العلّة المادية لاشتراكها في معنى القوة و الاستعداد فتكون العلل أربعا [٥٦].

الاولى : هي العلة المادية او العنصر الذي يشكل الأرضية لظهور المعلول وهو باقٍ في ضمنه مثل العناصر المكونة للنباتات [٥٧] ، و تعني ما به يوجد الشيء بالقوة [٥٨] ، وهي التي لا يلزم عن وجودها بالفعل وحدها حصول الشيء بالفعل بل ربما كان بالقوة كالخشب و الحديد بالنسبة الى السرير [٥٩] .

الثانية : هي العلة الصورية وهي عبارة عن الصورة و الفعلية التي توجد في المادَة و تصبح منشأ لظهور آثار جديدة فيها مثل الصورة النباتية وهذان القسمان من أقسام العلل الداخلية و مجموعهما يشكل وجود المعلول [٦٠] ، وهي التي يجب عن وجودها بالفعل وجود المعلول لها بالفعل وجود المعلول لها بالفعل [٦١].

الثالثة : هي العلة الفاعلية وهي التي تكون على ضربين أحدهما الفاعل الذي يحتاج في فاعليّته الى حركة و آلة و قابل كالكاتب و البناء و مثل هذا الفاعل يقال له في عرف الالهيين بـ « المُعد و المحرك » وهي العلة بالعرض و ثانيهما الفاعل الذي لا يحتاج الى حركة و آلة جسمانية و قابل وهو الفاعل في عرفهم [٦٢] ، أي التي يوجد منها المعلول مثل الذي يوجد الصورة في المادة [٦٣] ، وهي ما تكون مؤثرة في المعلول موجدة له كالنجار الذي يصنع السرير [٦٤] .

الرابعة : هي العلة الغائية وهي التي تفيد ما لأجله يوجد الشيء أما ما به يوجد الشيء فهو الفاعلة [٦٥] ، أي ذلك الدافع في الفاعل لإنجاز الفعل مثل الهدف الذي يأخذه الإنسان بعين الاعتبار لأفعاله الاختيارية وهو يقوم بأفعاله من أجل الوصول إليه و يُعتبر هذان القسمان الأخيران من

أقسام العلل الخارجية ومن البديهي أن العلة المادية و العلة الصورية مختصان بالمعلولات المادية المركبة من مادة وصورة و إطلاق العلّة عليهما لا يخلو من تسامح أساسا[٦٦] ، حيث هي التي يكون وجود الشيء لأجلها كالجلوس على السرير فهي الغاية التي من اجلها وجد [٦٧] .

و يقسم الفاعل المؤثر الى قسمين : المختار و الموجب بفتح الجيم :

١. الفاعل المختار : هو الذي يمكنه الفعل و الترك بالنسبة الى الشيء الواحد .

٢. الفاعل الموجب : هو الذي يمكنه الفعل و لكن لا يمكنه الترك بمعنى انه يستحيل تخلف اثره عنه كالنار في احراقها و الشمس في اشراقها و ربما سمي الاخير منهما : الفاعل بالاضطرار في مقابل تسمية الاول : الفاعل بالاختيار [٦٨] .

و لابدّ من التنبيه على ان للعلّة الفاعلية اصطلاحين أحدهما الفاعل الطبيعي الذي يعرف في الطبيعيات باسم « العلة الفاعلية « و المقصود منه منشأ الحركة و التغير في الاجسام و الآخر هو الفاعل الالهي الذي يكون موضوع البحث في الالهيات و المقصود منه ذلك الموجود الذي يوجد المعلول و يمنحه التحقّق و ينحصر مصداقه في المجرّدات لان العوامل الطبيعية تصبح منشأ الحركات و التغيرات في الأشياء فحسب و ليس هناك موجود طبيعي يخرج شيئا آخر من العدم الى الوجود ، ومن بين هذا العدد من الفاعل الالهي و الموجد يختص الفاعل الذي ليس بحاجة الى موجد باسم (الفاعل الحق) و ينحصر مصداقه بالذات الالهية المقدسة [٦٩] .

وإذا اردنا ان نحد العلة بحيث يشترك فيه هذه الاربع قلنا العلة ما يحتاج اليه الشيء في حقيقته أو وجوده أما الشرائط فهي بالحقيقة أجزاء العلل المادية لان القابل انما يكون قابلا للفعل معها وأما الآلات و الادوات فهي بالحقيقة أجزاء للعلة الفاعلية اذا كانت فاعليتها لا تتم الا معها فإن تمت دونها امتنع توسطها و الذي ذكره الشيخ في الحدود : ان العلة هي كل ذات يستلزم منه ان يكون وجود ذات أخرى إنما هو بالفعل من وجود هذا الفعل

ووجود هذا بالفعل ليس من وجود ذلك بالفعل فهو بالحقيقة لا يتناول إلا العلة الفاعلية فان تكلفنا حتى ادخلنا فيه العلة الغائية و الصورية فالعلة المادية على كل حال خارجه عنه [٧٠] ، و عليه يمكن القول اقسام العلة الرباعي هي :

١. العلة الفاعلية : هي التي تفيض وجود المعلول و تفعله .

٢. العلة المادية : هي الجزء المادي الذي يتركب المعلول منه ومن الصورة .

٣. العلة الصورية : هي الجزء الشكلي الذي يتركب المعلول منه و من المادة و به تتحقق شيئية الشيء .

٤. العلة الغائية : هي الغرض المتوخى من وجود المعلول [٧١] .

و تبعاً لذلك فالشيرازي يرى ان للعلة الفاعلة أصنافاً ستة يمكن حصرها في مجموعتين : المجموعة الاولى هي أفعال ترتبط بالطبيعة و تصدر عن طبائعها و قواها و لا دخل للعلم و الاختيار في صدورها و اما المجموعة الثانية هي أفعال ذوات لها شعور و ترتبط بالعلم و الاختيار كالأفعال التي تصدر عن الانسان و هذه الاصناف الستة هي :

١. الفاعل بالطبع وهو الذي لا يعلم و لا يشعر بفعله و لا يختاره و يكون فعله ملائما لطبيعته كالمعدة التي تهضم الطعام دون ان تعلم بفعلها مع أن فعل الهضم يلائم طبيعتها .

٢. الفاعل بالقسر و كذلك لا علم له بفعله و لكن فعله لا يلائم طبيعته كالحجر الذي يرمى الى الأعلى او كالمعدة حين الاصابة بقرحه فيحصل لها التقيؤ فالفعل الذي يصدر عنهما لا علم لهما به و ليس اختيارهما و يكون مخالفاً لطبيعتهما [٧٢] ، و الفاعل بالذات و الحقيقة هو ان يكون مبدءاً بالذات لوجود الفعل [٧٣]

٣. الفاعل بالجبر و الذي يصدر عنه فعل فيكون على علم به و لكنه ليس بإرادته و لا اختياره كالإنسان الذي يجبر على فعل لا يريده ، حيث ان هذه الاصناف الثلاثة تشترك كلها في كونها لا تختار أفعالها فهي في فاعليتها على سير التسخير و الاستخدام من الغير إياها [٧٤] ، و الفاعل بالإرادة او بالطبع اذا كان متوجها الى غاية فعَرض له في طريقه غاية اخرى كالحجر الذي شج في هبوطه و انما عرض له

ذلك لأنه هابط بطبعه فاتفق له ان صادمه رأس إنسان فشجه[٧٥]

٤. الفاعل بالقصد وهو الذي يصدر عنه فعل يعلم به و بالغاية منه و يريده و يختاره عن سبب وداع حين يتحقق تكون إرادة الفعل وحين ينتفي تنتفي إرادة الفعل إذن فالفاعل بالقصد هو الذي يكون له علم بالفعل و ارادة للفعل زائدة على ذاته [٧٦] .

٥. الفاعل بالعناية : وهو ما يكون علمه غير زائد على ذاته بل يستوى فيه العلم و الفعل معا و يكون علمه و غايته الخير .

٦. الفاعل بالعناية و الاختيار : وهو الذي يصدر عنه فعل و يعلمه بداية فيكون علمه بذاته هو عين ذاته سبباً لوجود افعاله التي هي عين علمه من غير تعدد و لا كثرة و لا تفاوت في الذات و لا في الاختيار [٧٧] .

وقد اخذ فلاسفة الاسلام و فلاسفة القرون الوسطى في اوروبا بهذه النظرية الارسطية و قدموا العلة الغائية على سائر العلل مثال ذلك قول ابن سينا و الغاية تتأخر في حصول الوجود على المعلول الا انها تتقدم سائر العلل في الشيئية قال : « ومن البين ان الشيئية غير الوجود في الأعيان فان المعنى له وجود في الاعيان ووجود في النفس و امر مشترك فذلك المشترك هو الشيئية و الغاية بما هي شيء فأنها تتقدم سائر العلل وهي علة العلل في انها علل و بما هي موجودة في الاعيان قد تتأخر و ذلك لان العلل انما تصير عللاً بالفعل لأجل الغاية و ليست هي لأجل شيء آخر وهي توجد او لا نوعاً من الوجود فتصير العلل عللا بالفعل و يشبه ان يكون الحاصل عند التمييز هو ان الفاعل الاول و المحرك الاول في كل شيء هو الغاية [٧٨] .

ـ كيفية تعرّف الذهن على مفهوم العلّة و المعلول : ان مفهوم العلة و المعلول ليست هي من قبيل المفاهيم الماهوية و المعقولات الاولى فليس عندنا في الخارج موجود ماهيته العلية او المعلولية وهي ايضا ليست من قبيل المعقولات الثانية المنطقية لأنها تقع صفة للموجودات العينية وحسب الاصطلاح فان اتصافها خارجي إذن هذه المفاهيم هي من قبيل المعقولات الثانية الفلسفية

و أفضل شاهد على ذلك أنه لانتزاعها لابدّ من القيام بمقارنة بين موجودين و ملاحظة حيثية تعلّق أحدهما بالآخر فما لم تتم هذه الملاحظة فإن هذه المفاهيم لا تنتزع [٧٩] ، ولكي تتضح كيفية تعرف الذهن على مفهوم العلة والمعلول لابدّ من تقديم مقدمة في بيان أقسام المفاهيم وعلى هذا الاساس تنقسم المفاهيم الى ثلاثة أقسام :

ـ القسم الاول : المفاهيم الاولية وهي المفاهيم التي ينتزعها الذهن مباشرة من خلال الارتباط بالواقع الخارجي و لذا سُميت بـ « المعقولات الاولية « كمفهوم الانسان ، البقر ، الشجر .

ـ القسم الثاني : المفاهيم الفلسفية و يطلق عليه أيضا « المعقولات الثانية الفلسفية « وهذه المفاهيم لا يمكن انتزاعها من الموجودات الخارجية مباشرة و أنما يتوقف انتزاعها على جهدٍ خاصُ يقوم به العقل من قبيل ان يقارن بعض الاشياء ببعض فيكتشف ان بعضها يتوقف على بعضها الآخر .

ـ القسم الثالث : المفاهيم المنطقية وهي المفاهيم التي لا تأخذ من الواقع الخارجي مباشرة كما في المفاهيم الأولية و لا تنطبق على الخارج بنحوٍ من أنحاء الانطباق كما في المفاهيم الفلسفية و انما تحصل المفاهيم المنطقية بعد ان يقوم الإنسان بعمليّة تحليل ذهني للمقولات الماهوية فيجد فيها مثلا مشتركات و مختصات فيسمّي المشترك منها جنساً و المختص فصلاً و يجد كذلك أنّ بعض المفاهيم تدخل في حدّها و حقيقتها بخلاف غيرها فيسمّي الداخل في الحدّ و الحقيقة بالذاتي و يسمي الخارج عن الحقيقة بالعرضي [٨٠] .

و عليه يمكن القول إن هذين المفهومين ليسا من المفاهيم الماهوية بل هما من المعقولات الثانية الفلسفية التي يكون عروضها في الذهن و اتصافها في الخارج فليس في الخارج موجود يكون ماهيته العلّية او المعلوليّة كما لا يكون لها فرد حسّي او خيالي و ربما يظن ان المعقولات الثانية منتزعة من المهيات و لهذا تسمى بالثانية [٨١] .

المبحث الثالث :

حقيقة العلة عند الشيرازي : العلة لها مفهومان : أحدهما هو الشيء الذي يحصل من وجوده وجود شيء آخر عدمه عدم شيء آخر و ثانيهما هو ما يتوقف عليه وجود الشيء فيمتنع بعدمه و لا يجب بوجوده و العلّة بالمعنى الثاني تنقسم الى علة تامة و هي التي لا علة غيرها على الاصطلاح الاول و الى علة غير تامة تنقسم الى صورة و مادة و غاية و فاعل [٨٢]

وعليه ان للعلة دلالتان عند الشيرازي فهي تعني أولا الشيء الذي يكون وجوده أساساً و مرجحاً لوجود شيء آخر أو يكون في عدمه أساس عدم شيء آخر او يكون في عدمه أساس عدم شيء آخر أي ان العلة هي ما يكون له تأثير في الشيء فيتحقق و يحصل على إثر هذا التأثير بالفعل وجود و تحقق هو المعلول ، اما الدلالة الثانية للعلة فهي تفيد ما يكون في وجوده أساس وجود شيء أو حين ينعدم يمتنع تحقق الشيء و لا يجب بوجوده أي بعدمه [٨٣] .

و المعلول لما كان في ذاته ممكن الوجود و العدم فلما ترجح أحد طرفيه على الآخر احتاج الى المرجح و لا بد و ان يكون ذلك المرجح حاصلا حال حصول ذلك الترجيح و الا لكان الترجيح غنياً عنه ثم المرجح لما امتنع يكون عدمياً وجب ان يكون ثبوتياً فاذا لا بد من حصول المرجح حال حصول الترجيح [٨٤] .

ابطال الدور و التسلسل في العلل و المعلولات ويمكن التعبير عنهما بعبارة جامعة وهي ان يتراقى عروض العلية و المعلولية لا الى نهاية بأن يكون كل ما هو معروض للعلية معروضا للمعلولية فان كانت المعروضات متناهية العدد فهو الدور بمرتبة ان كانت اثنين او بمراتب ان كانت فوق الاثنين و الا فهو التسلسل [٨٥]

ـ برهان الوسط و الطرف وهو البرهان الذي أقامه الشيخ في الشفاء حيث قال « اذا فرضنا معلولاً و فرضنا له علة و لعلته علة فليس يمكن ان يكون لكلّ علة علّةً بغير نهاية لان المعلول و علته و علة علته اذا اعتبرت جملتها في القياس الذي لبعضها الى بعض كانت علة العلة

علّة أولى مطلقة للآخرين وكان للآخرين نسبة المعلولية اليها و ان اختلفا في أنّ أحدهما معلول بالواسطة و الآخر معلول بلا واسطة و لم يكونا كذلك لا الأخير و لا المتوسط لأن المتوسط الذي هو العلة المماسّة للمعلول علة لشيء واحد فقط و المعلول ليس علة لشيء[٨٦] .

وان وجود المعلول بحسب حقيقته يتقوم بوجود علته بحيث لا يمكن تصور ذلك بدونه في أن المعلول من لوازم ذات الفاعل التام بحيث لا يتصور بينهما الانفكاك بيانه ان الفاعل اما ان يكون لذاته مؤثراً في المعلول او لا يكون فان لم يكن تأثيره في المعلول لذاته بل لابد من اعتبار قيد آخر مثل وجود شرط او صفة او ارادة [٨٧] .

و تعرّض ابن سينا للاستدلال على أصل العلية في الاشارات و التنبيهات في بحث إثبات واجب الوجود بعد أن قسم الموجود الى واجب و ممكن وان الممكن يحتاج الى علة حيث قال « ما حقّه في نفسه الامكان فليس يصير موجوداً من ذاته فانه ليس من وجوده من ذاته أولى من عدمه من حيث هو ممكن فإن أحدهما أولى فلحضور شيء او غيبته فوجود كلّ ممكن الوجود من غيره فالموجود الممكن في ذاته متساوي النسبة الى الوجود و العدم و لأجل الخروج من حالة التساوي يوجد فرضان :

الاول : ان يحتاج الى مرجّح

الثاني : ان لا يحتاج الى مرجّح ، و الفرض الثاني باطل لان الترجيح بلا مرجّح باطل بالبداهة فيثبت الفرض الاول وهو احتياج الممكن في الخروج من حالة التساوي الى علّة [٨٨] .

و ايضا ذكر الشيخ في الاشارات ان ما مع العلة المتقدمة على المعلول لا يجب تقدمه على المعلول لان تقدم العلّة على المعلول ليس بالزمان حتى يجب ان يكون ما معه متقدماً عليه ايضا بالزمان بل ذلك التقدم لأجل العلية و الذي مع العلة اذا لم يكن علة له تقدم بالعلية و اذا لم يكن تقدم بالزمان و لا بالعلية فليس هناك تقدم اصلا [٨٩]

برهان التطبيق : وعليه التعويل في كل عدد ذي ترتيب موجود سواء كان من قبيل العلل و المعلولات او من قبيل المقادير و الابعاد او الاعداد الوضعية

هو انه لو وجدت سلسلة غير متناهية ننقص من طرفها المتناهي شيئا واحداً او مقداراً متناهيا فيخص جملتان إحداهما تبتدئ من المفروض جزءً أخيرا و الاخرى من الذي فوقه ثم يطبق بينهما فان وقع بإزاء كل جزء من التامة جزء من الناقصة لزم تساوي الكل و الجزء وهو محال وان لم يقع كذلك فلا يتصور ذلك الا بأن يوجد جزء من التامة لا يكون بإزائه جزء من الناقصة فيلزم منه انقطاع الناقصة بالضرورة و التامة لا تزيد عليها الا بواحد او متناه كما هو المفروض فلزم تناهيها ايضا ضرورة ان الزائد على المتناهي بالمتناهي متناه[٩٠] .

و يؤكد الشيرازي على وجوب وجود المعلول عند وجود علته التامة ووجوب وجود العلة عند وجود المعلول مما يعنى أن وجود المعلول يستحيل تخلفه عن وجود العلة التامة وان وجود هذه الاخيرة يوجب وجود المعلول وهو ما يفيد امتناع انفكاك العلة التامة عن معلولها لان ما يميز علاقة العلة بالمعلول هو أنها علاقة تتسم بالتزامن و الترابط و التلازم وجوديا و امتناع انفكاكهما عن بعضهما إذ لابد من وجود المرجح حال حصول الراجح لان المعلول في ذاته ممكن الوجود والعدم معا [٩١] .

و يقول ملا صدرا : و اذا ثبتت مسألة العلة و المعلول صحّ البحث و ان ارتفعت ارتفع مجال البحث ومع القدرة العبثية الجزافية لا يبقى للباحث كلام و لا يثبت معها معقول أصلا [٩٢] .

ـ برهان الحيثيات وهو جار في العلل و المعلولات و في غيرهما من ذوات الرُتب و الاوضاع و تقريره ان ما بين معلول الاخير او ما يشبهه و كل من الامور الواقعة في السلسلة متناه ضرورة كونه محصورا بين حاصرين وهذا يستلزم تناهي السلسلة لانها حينئذ لا تزيد على المتناهي الا بواحد بحكم الحدس [٩٣] .

ـ ملاك حاجة المعلول الى العلة :

يقول السيد العلامة في نهاية الحكمة : « حاجة الممكن أي توقفه في تلبسه بالوجود او العدم الى أمر وراء ماهيته من الضروريات الاولية لا يتوقف التصديق بها على أزيد من تصور موضوعها و محمولها فإنا اذا تصورنا

الماهية بما أنها ممكنة تستوي نسبتها الى الوجود و العدم و توقف ترجح أحد الجانبين لها و تلبسها به على أمر وراء الماهية لم نلبث دون أن نصدق به فاتصاف الممكن بأحد الوصفين أعني الوجود و العدم متوقف على أمر وراء نفسه و نسميه العلة لا يرتاب فيه عقل سليم و أما تجويز اتصافه وهو ممكن مستوي النسبة الى الطرفين بأحدهما لا لنفسه و لا لأمر وراء نفسه فخروج عن الفطرة الانسانية [٩٤].

و قد استدل صدر المتألهين على اثبات أصل العلّية بنفس دليل ابن سينا لكن بعبارة اخرى حيث قال « المعلول لما كان في ذاته ممكن الوجود والعدم لما عرفت أن الوجوب و الامتناع يغنيان الشيء عن الحاجة الى العلة فلابدّ في رجحان أحد طرفيه على الاخر من الاحتياج الى المرجّح و لا بدّ ان يكون ذلك المرجح حاصلا حال حصول ذلك الترجيح و الا لكان غنياً عنه ثم المرجّح للوجود لمّا امتنع ان يكون عدمياً وجب ان يكون وجوديّاً فإذن لابد من وجود المرجّح حال حصول الراجح وهو المطلوب [٩٥] .

يؤكد الشيرازي على وجوب وجود المعلول عند وجود علته التامة ووجوب وجود العلة عند وجود المعلول مما يعني ان وجود المعلول يستحيل تخلفه عن وجود العلة التامة و ان وجود هذه الاخيرة يوجب وجود المعلول و هو ما يفيد امتناع انفكاك العلة عن معلولها لان ما يميز علاقة العلة بالمعلول هو أنها علاقة تتسم بالتزامن و الترابط و التلازم وجوديا و امتناع انفكاكها عن بعضها اذ لا بد من وجود المرجح حال حصول الراجح لان المعلول في ذاته ممكن الوجود و العدم معا [٩٦] ، و ان حاجة الممكن الى العلة من الاشياء البديهية او الضرورية الاولية و الضروريات تنقسم الى قسمين : بديهيات اولية و بديهيات غير أولية و في المنطق ذكروا ستة أقسام للبديهيات القسم الاول منها فقط هو البديهيات الاولية او الضروريات الاولية بينما الاقسام الخمسة الاخرى بديهيات غير أولية وهي : المحسوسات ، التجريبيات ، النظريات ، المتواترات ، الحدسيات و قد قالوا انما يكون التصديق

بالبديهيات غير الاوليات بمساعدة الحس او التجربة أما الاوليات فلا يحتاج التصديق بها الى شيء آخر بل يكفي تصور الموضوع و المحمول مع نسبة المحمول الى الموضوع للتصديق بها [٩٧] .

واذا كانت العلة التامة موجودة فيجب وجود المعلول و الدليل على ذلك إذا لم يكن وجود المعلول واجباً عند وجود علته التامة فيعني ذلك انه يمكن ان يكون عندئذ المعلول معدوماً أي قلنا يجوز عدم المعلول مع وجود علته التامة فمع وجود العلة التامة للاحتراق لا يوجد احتراق مثلا بمعنى يلزم من ذلك انعدام المعلول وعدم المعلول يحتاج الى علة و علة عدم المعلول هي عدم العلة أي أن عدم العلة هو علة لعدم المعلول وهنا المعلول معدوم فاذا كان معدوماً حينئذ لا بد ان تكون علته معدومة ايضا بينما نحن نفترض وجود العلة التامة فاذا وجدت العلة التامة مع عدم المعلول يلزم من ذلك اجتماع النقيضين وهو محال[٩٨] .

إن وجوب وجود المعلول عند وجود العلة يفيد ان المعلول يمكن ان يكون معدوما حين تكون علته معدومة ايضا اما ان توجد العلة التامة و يكون المعلول معدوما فيلزم عنه اجتماع نقيضين وهو ما يستحيل اقراره كما انه يستحيل ان يكون المعلول موجوداً حين تكون علته معدومة فالمعلول لا ينفصل عن وجود علته كما ان العلة حين تكون موجودة فلا بد من ان يوجد المعلول فالعلاقة بين العلة و المعلول هي علاقة تلازم و ترابط و لا انفكاك بينهما [٩٩] .

و يوجد هنا سؤال هو أن العلة هل يجب ان تكون أقوى من المعلول فنقول المعلول إما ان يحتاج الى العلة لذاته وماهيته أو لا يحتاج فالأول يقتضي ان تكون العلة مخالفة للمعلول في الماهية لان المعلول لو احتاج لماهيته الى فرد من أفراد نوعه لزم احتياج ذلك الفرد الى نفسه لكونه من ذلك و ذلك محال ، و أما المعلول الذي لا يحتاج لماهيته الى العلة المعينة بل لشخصيته فهو مثل كون هذه النار علة لتلك النار فان هذه النار ليست علة نوعية لتلك النار

بل علة ذلك الشخصية و كذلك الاب علة للابن لا من جهة الانسانية بل من جهة انه ذلك الإنسان [١٠٠] .

وعليه يمكن القول ان وجود كل معلول من لوازم ما هي علة بما هي علة و كل موجود ففعله مثل طبيعته فما كانت طبيعته بسيطة ففعله بسيط ففعل الله في كل شيء افاضة الخير الوجودي و الفعل المتجدد لا يصدر الا عن فاعل متجدد و الفاعل الثابت لا يصدر عنه الا فعل ثابت فلا بدّ في تجدّد الحوادث من وجود متوسط يكون حقيقته الحدوث و التغير و ما هي الا الحركة و أسبقها الدورية فلا بدّ لها من قابل ذي قوة التأثر من غير زوال و فاعل ذي قوة الأثير من غير أمساك الا ما شاء الله [١٠١].

الخاتمة

تعتبر مفاهيم العلة و المعلول من المفاهيم الفلسفية المهمة التي شكلت وجود مهمة في الوجود الفلسفي وتعُد مفاهيم فلسفية و ليس مفاهيم ماهويه أي ليس لها علاقة بالماهية و تعتبر حاجة الموجود الممكن الى العلة من الامور البديهية و الضرورية الاولية ، وان صدر الدين الشيرازي لم يكن الفيلسوف الاول الذي بحث في مسألة العلة والمعلول لكنه استطاع ان يبنى تياراً جديداً لفلسفة الوجود و نظرية كاملة ومحكمة على نحو مغاير وفريد و تميز بالأبداع و التجديد بعد الرشدية وعبر تاريخ الفلسفة الاسلامية وانه طرح هذه المسالة باختلاف جذرياً عن التيار الارسطي و السينوي وقد استعمل نظرية العلة و المعلول في كل المسائل الفلسفية فمفهوم العلة و المعلول عند الشيرازي هو من اشد المفاهيم وضوحاً و اكثرها بداهة فهو لا يحتاج الى أن يشرح معناه او يوضح مغزاه او حقيقته والوجود عند الشيرازي لا يقبل التعريف و كل شيء يعرف بالوجود والوجود عنده أعرف الاشياء الشيرازي و بما أن الحكمة المتعالية تعتمد على العرفان والقرآن و البرهان مما يجعلها تتميز عن المدرسة المشائية من خلال مستوى المحتوى لكل منهما بالاستناد الى الدليل العقلي و البرهان و يعتمد على الشهود والكشف و الاختلاف الذي نلاحظه عند ابن سينا على

الرغم من كتاباته الواسعة لكن لا تظهر عليها آثار الكشف و الشهود في مؤلفاته و لكن نجد على المغاير في الحكمة المتعالية يعتمد على الشهود والكشف و البرهان و الدليل العقلي ومما نلاحظه في مقدمة كتابه الاساسي الحكمة المتعالية في الاسفار العقلية الاربعة الذي يعُد بحق موسوعة فلسفية كاملة يقوم هذه الكتاب على القواعد الأساسية التي تعتمد على هذه العناصر و انه يستخدم كلمة التدرّع و ذلك للحديث عن دمج البرهان العقلي بالشهود حيث ان المكاشفة و العقل تقودان الانسان باتجاه الحقيقة و المعرفة الصحيحة الدقيقة .

الهوامش:

١- الحيدري : كمال ، شرح نهاية الحكمة للعلامة السيد محمد حسين الطباطبائي ، بقلم علي حمود العبادي ، ج٦ ، مؤسسة الهدى للطباعة و النشر ، بيروت ـ لبنان ، ١٤٣٧هـ ـ ٢٠١٦م ، ص ١٦ .

٢-العاملي : يوسف حسين سبيتي ، علة الوجود بين الفلسفة و العرفان ، ط١ ، دار الهادي للطباعة والنشر و التوزيع ، بيروت ـ لبنان ، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م ، ص ٩٢ .

٣-الحيدري : كمال ، شرح نهاية الحكمة للعلامة السيد محمد حسين الطباطبائي ، بقلم علي حمود العبادي ، ج٦ ، مؤسسة الهدى للطباعة و النشر ، بيروت ـ لبنان ، ١٤٣٧هـ ـ ٢٠١٦م ، ، ص ٣١ـ ٣٢ .

٤-بنعثو : عبد المالك ، نظرية الفعل عند صدر الدين الشيرازي ، منشورات الجمل ، بيروت ، ٢٠١٦م ، ص ٣٠٠ .

٥-الحيدري : كمال ، شرح نهاية الحكمة للعلامة السيد محمد حسين الطباطبائي ، بقلم علي حمود العبادي ، ج٦ ، مؤسسة الهدى للطباعة و النشر ، بيروت ـ لبنان ، ١٤٣٧هـ ـ ٢٠١٦م ، ص ١٦ .

٦-صليبا : جميل ، المعجم الفلسفي ، بالألفاظ العربية و الفرنسية و الانكليزية و اللاتينية ، ج٢ ، ط١ ، ذوى القربي ، ايران ـ قم ، ١٣٨٥هـ ، ص ٩٥ .

٧- الجرجاني : علي بن محمد بن علي ، التعريفات ، حققه و قدم له و وضع فهارسه ابراهيم الابياري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م ، ص ١٢٨ .

٨- دغيم : سميح ، موسوعة مصطلحات صدر الدين الشيرازي ، ج١ ، ط١ ، ذوي القربى ، ايران ـ قم ، ١٤٠٠هـ ، ص ٦١٨ .

٩- الفضلي : عبد الهادي ، خلاصة علم الكلام ، مؤسسة الكتاب الاسلامي ، ط٣ ، قم ـ ايران ، ١٤٢٨هـ .ق ـ ٢٠٠٧م ، ص ٣٥ .

١٠-الصدر : رضا ، صحائف من الفلسفة (تعليقة على شرح المنظومة للسبزواري) باهتمام السيد باقر خسروشاهي ، قم ، ١٤٢١ق ، ص ٣٧٦ .

١١- دغيم : سميح ، موسوعة مصطلحات صدر الدين الشيرازي ، ج١ ، ص ٦١٨ .

١٢-الطباطبائي : محمد حسين ، اصول الفلسفة و المنهج الواقعي ، المجلد الثاني ، تقديم و تعليق مرتضى مطهري ، ترجمة عمار ابو رغيف ،ج٢ ، المؤسسة العراقية للنشر و التوزيع ، ١٤١٨هـ ، ص ٢٢٩ .

١٣- : دغيم : سميح ، موسوعة مصطلحات صدر الدين الشيرازي ، ج١ ، ص ٦١٨ ـ ٦١٩ .

١٤- الرفاعي : عبد الجبار ، مبادئ الفلسفة الاسلامية ، الجزء الثاني ، ص ٨٢ .

١٥- : دغيم : سميح ، موسوعة مصطلحات صدر الدين الشيرازي ، ج١ ، ص ٦١٩ .

١٦-الطباطبائي : محمد حسين ، نهاية الحكمة ، صححها و علق عليها غلام رضا الفياض ، ج٣ ، ص ، ٤٠٣ .

١٧- : دغيم : سميح ، موسوعة مصطلحات صدر الدين الشيرازي ، ج١ ، ص ٦٢١ .

١٨-بنعشو : عبد المالك ، نظرية الفعل عند صدر الدين الشيرازي ، منشورات الجمل ، بيروت ، ٢٠١٦م ، ص٣٠١ .

١٩-الطباطبائي : محمد حسين ، اصول الفلسفة و المنهج الواقعي ، المجلد الثاني ، تقديم و تعليق مرتضى مطهري ، ترجمة عمار ابو رغيف ، ص ٢٣٢ـ ٢٣٣ .

٢٠-بنعشو : عبد المالك ، نظرية الفعل عند صدر الدين الشيرازي ، ص ٣٠١ .

٢١- اليزدي : محمد تقي مصباح ، المنهج الجديد في تعليم الفلسفة ، ترجمة : محمد عبد المنعم الخاقاني ، ج٢ ، القسم الرابع ، دار التعارف للمطبوعات ، بيروت ـ لبنان ، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م ، ص ٩ ـ ١٠ .

٢٢- اليزدي : محمد تقي مصباح ، تعليقه على نهاية الحكمة ، ط١ ، ايران ، ١٤٠٥هـ .ق ، ٢٢٥ ـ ٢٢٦ .

٢٣-الحيدري : كمال ، شرح نهاية الحكمة للعلامة السيد محمد حسين الطباطبائي ، بقلم علي حمود العبادي ، ج٦ ، مؤسسة الهدى للطباعة و النشر ، بيروت ـ لبنان ،

١٤٣٧هـ ـ ٢٠١٦م ، ص ٢٧ .
٢٤-اليزدي : محمد تقي مصباح ، المنهج الجديد في تعليم الفلسفة ، ترجمة : محمد عبد المنعم الخاقاني ، ج٢ ، القسم الرابع ، دار التعارف للمطبوعات ، بيروت ـ لبنان ، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م ، ص ٩ ـ ١٠ .
٢٥-الحيدري : كمال ، شرح نهاية الحكمة للعلامة السيد محمد حسين الطباطبائي ، بقلم علي حمود العبادي ، ج٦ ، مؤسسة الهدى للطباعة و النشر ، بيروت ـ لبنان ، ١٤٣٧هـ ـ ٢٠١٦م ، ص ٢٧ ـ ٢٨ .
٢٦-اليزدي : محمد تقي مصباح ، تعليقه على نهاية الحكمة ، ص ٢٢٦ .
٢٧-الفضلي : عبد الهادي ، خلاصة علم الكلام ، ص ٣٦ .
٢٨-الجرجاني : علي بن محمد بن علي ، التعريفات ، ص ١٧٧ .
٢٩-صليبا : جميل ، المعجم الفلسفي ، بالألفاظ العربية و الفرنسية و الانكليزية و اللاتينية ، ج٢ ، ص ٣٩٦ ـ ٣٩٧ .
٣٠-دغيم : سميح ، موسوعة مصطلحات صدر الدين الشيرازي ، ج٢ ، ص ٩٧٨ .
٣١-صليبا : جميل ، المعجم الفلسفي ، بالألفاظ العربية و الفرنسية و الانكليزية و اللاتينية ، ج٢ ، ص ٣٩٧ .
٣٢-الطباطبائي : محمد حسين ، اصول الفلسفة و المنهج الواقعي ، المجلد الثاني ، تقديم و تعليق مرتضى مطهري ، ترجمة عمار ابو رغيف ،ج٢ ، ص ٢٢٩ـ ٢٣٠ .
٣٣- صليبا : جميل ، المعجم الفلسفي ، بالألفاظ العربية و الفرنسية و الانكليزية و اللاتينية ، ج٢ ، ص ٩٧ .
٣٤-الفضلي : عبد الهادي ، خلاصة علم الكلام ، ص ٣٦ .
٣٥-اليزدي : محمد تقي مصباح ، المنهج الجديد في تعليم الفلسفة ، ترجمة : محمد عبد المنعم الخاقاني ، ج٢ ، القسم الرابع ، ص ١٢ .
٣٦- صليبا : جميل ، المعجم الفلسفي ، بالألفاظ العربية و الفرنسية و الانكليزية و اللاتينية ، ج٢ ، ص ٩٧ .
٣٧-بنعثو : عبد المالك ، نظرية الفعل عند صدر الدين الشيرازي ، ص ٣٠٠ .
٣٨-الجرجاني : علي بن محمد بن علي ، التعريفات ، ص ١٢٨ .
٣٩-الفضلي : عبد الهادي ، خلاصة علم الكلام ، ص ٣٦ .
٤٠- اليزدي : محمد تقي مصباح ، المنهج الجديد في تعليم الفلسفة ، ترجمة : محمد عبد المنعم الخاقاني ، ج٢ ، القسم الرابع ، ص ١٢ .
٤١-بنعثو : عبد المالك ، نظرية الفعل عند صدر الدين الشيرازي ، ص ٣٠٠ .
٤٢-الرفاعي : عبد الجبار ، مبادئ الفلسفة الاسلامية ، الجزء الثاني ، ص ٨٣ ـ ٨٤ .

٤٣-بنعثو : عبد المالك ، نظرية الفعل عند صدر الدين الشيرازي ، ص ٣٠١ .

٤٤- صليبا : جميل ، المعجم الفلسفي ، بالألفاظ العربية و الفرنسية و الانكليزية و اللاتينية ، ج٢ ، ص ٩٧ .

٤٥- دغيم : سميح ، موسوعة مصطلحات صدر الدين الشيرازي ، ج١ ، ص ٦٢٩ ـ ٦٣٠ .

٤٦- اليزدي : محمد تقي مصباح ، المنهج الجديد في تعليم الفلسفة ، ترجمة : محمد عبد المنعم الخاقاني ،ج٢ ، القسم الرابع ، ص ١٢ .

٤٧-الرفاعي : عبد الجبار ، مبادئ الفلسفة الاسلامية ، الجزء الثاني ، ص ٨٤ .

٤٨- اليزدي : محمد تقي مصباح ، المنهج الجديد في تعليم الفلسفة ، ترجمة : محمد عبد المنعم الخاقاني ، ج٢ ، ص ١٣ .

٤٩- دغيم : سميح ، موسوعة مصطلحات صدر الدين الشيرازي ، ج١ ، ص ٦٣٠ .

٥٠- اليزدي : محمد تقي مصباح ، المنهج الجديد في تعليم الفلسفة ، ترجمة : محمد عبد المنعم الخاقاني ، ج٢ ، ص ١٢ـ ١٣ .

٥١-الرفاعي : عبد الجبار ، مبادئ الفلسفة الاسلامية ، الجزء الثاني ، ص ٨٥ .

٥٢- اليزدي : محمد تقي مصباح ، المنهج الجديد في تعليم الفلسفة ، ترجمة : محمد عبد المنعم الخاقاني ، ج٢ ، ص ١٣ .

٥٣-الرفاعي : عبد الجبار ، مبادئ الفلسفة الاسلامية ، الجزء الثاني ، ص ٨٥ ـ ٨٦ .

٥٤-اليزدي : محمد تقي مصباح ، المنهج الجديد في تعليم الفلسفة ، ترجمة : محمد عبد المنعم الخاقاني ، ج٢ ، ص ١٣ .

٥٥-الفضلي : عبد الهادي ، خلاصة علم الكلام ، ص ٣٦ .

٥٦- دغيم : سميح ، موسوعة مصطلحات صدر الدين الشيرازي ، ج١ ، ص ٦٣٣ .

٥٧- اليزدي : محمد تقي مصباح ، المنهج الجديد في تعليم الفلسفة ، ترجمة : محمد عبد المنعم الخاقاني ، ج٢ ، القسم الرابع ، ص ١٤ .

٥٨-بنعثو : عبد المالك ، نظرية الفعل عند صدر الدين الشيرازي ، ص ٣٠٠ .

٥٩- صليبا : جميل ، المعجم الفلسفي ، بالألفاظ العربية و الفرنسية و الانكليزية و اللاتينية ، ج٢ ، ص ٩٦ .

٦٠- اليزدي : محمد تقي مصباح ، المنهج الجديد في تعليم الفلسفة ، ترجمة : محمد عبد المنعم الخاقاني ، ج٢ ، القسم الرابع ، ص ١٤ .

٦١- صليبا : جميل ، المعجم الفلسفي ، بالألفاظ العربية و الفرنسية و الانكليزية و اللاتينية ، ج٢ ، ص ٩٦ .

٦٢- دغيم : سميح ، موسوعة مصطلحات صدر الدين الشيرازي ، ج١ ، ص ٦٢٧ .

٦٣- اليزدي : محمد تقي مصباح ، المنهج الجديد في تعليم الفلسفة ، ترجمة : محمد عبد المنعم الخاقاني ، ج٢ ، القسم الرابع ، ص ١٤ .

٦٤- صليبا : جميل ، المعجم الفلسفي ، بالألفاظ العربية و الفرنسية و الانكليزية و اللاتينية ، ج٢ ، ص ٩٦ .

٦٥-بنعثو : عبد المالك ، نظرية الفعل عند صدر الدين الشيرازي ، ص ٣٠٠ .

٦٦- اليزدي : محمد تقي مصباح ، المنهج الجديد في تعليم الفلسفة ، ترجمة : محمد عبد المنعم الخاقاني ، ج٢ ، القسم الرابع ، ص ١٤ .

٦٧- صليبا : جميل ، المعجم الفلسفي ، بالألفاظ العربية و الفرنسية و الانكليزية و اللاتينية ، ج٢ ، ص ٩٦ .

٦٨-الفضلي : عبد الهادي ، خلاصة علم الكلام ، ص ٣٧ .

٦٩- اليزدي : محمد تقي مصباح ، المنهج الجديد في تعليم الفلسفة ، ترجمة : محمد عبد المنعم الخاقاني ، ج٢ ، القسم الرابع ، ص ١٤ ـ ١٥ .

٧٠-الرازي : فخر الدين محمد بن عمر ، المباحث المشرقة في علم الالهيات و الطبيعيات ، ج١ ، ط٢ ، ذوي القربي ، ١٤٢٩هـ ، ص ٥٨٦ ـ ٥٨٧ .

٧١-الفضلي : عبد الهادي ، خلاصة علم الكلام ، ص ٣٦ .

٧٢-بنعثو : عبد المالك ، نظرية الفعل عند صدر الدين الشيرازي ، ص ٣٢١.

٧٣-الشهرزوري : شمس الدين محمد ، رسائل الشجرة الالهية في علوم الحقائق الربانية ، تحقيق و تصحيح ومقدمة نجفقلي حبيبي ، المجلد الثالث ، قم ـ ايران ، ١٣٨٥ ، ص ١٦٩ .

٧٤-بنعثو : عبد المالك ، نظرية الفعل عند صدر الدين الشيرازي ، ص ٣٢١.

٧٥-الشهرزوري : شمس الدين محمد ، رسائل الشجرة الالهية في علوم الحقائق الربانية ، تحقيق و تصحيح ومقدمة نجفقلي حبيبي ، المجلد الثالث ، ص ١٧٠ .

٧٦-بنعثو : عبد المالك ، نظرية الفعل عند صدر الدين الشيرازي ، ص ٣٢١.

٧٧-بنعثو : عبد المالك ، نظرية الفعل عند صدر الدين الشيرازي ، ص ٣٢١ .

٧٨- صليبا : جميل ، المعجم الفلسفي ، بالألفاظ العربية و الفرنسية و الانكليزية و اللاتينية ، ج٢ ، ص ٩٦ ـ ٩٧ .

٧٩- اليزدي : محمد تقي مصباح ، المنهج الجديد في تعليم الفلسفة ، ترجمة : محمد عبد المنعم الخاقاني ، ج٢ ، القسم الرابع ، ص ١٠ ـ ١١ .

٨٠-الحيدري : كمال ، شرح نهاية الحكمة للعلامة السيد محمد حسين الطباطبائي ، بقلم علي حمود العبادي ، ج٦ ، مؤسسة الهدى للطباعة و النشر ، بيروت ـ لبنان ،

١٤٣٧هـ ـ ٢٠١٦م ، ص ٣٠ ـ ٣١ .
٨١-وانما نسميها نحن بالثانية حفظا لاصطلاح القوم و نقترح تسميتها بالمفاهيم الفلسفية كما ان انتزاعها من المهيات ممنوع كيف و جلّها لولا كلها تحكي عن انحاء الوجودات و روابطها و المهيات ليست في ذواتها الا انفسها و ليس لها حيثية تصلح لانتزاع هذه المفاهيم حتى ان الامكان انما ينتزع من نسبة الوجود الى المهية و في الحقيقة يكون وصفا للمهية بحال متعلقها : ينظر : اليزدي : محمد تقي مصباح ، تعليقه على نهاية الحكمة ، ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧ .
٨٢-الشيرازي : صدر الدين محمد ، الحكمة المتعالية في الاسفار العقلية الاربعة ، قم ـ ايران ، ١٤٢٥هـ .ق ـ ١٢٩٢هـ . ش ، ص ١٠٧ ـ ١٠٨ .
٨٣-بنعثو : عبد المالك ، نظرية الفعل عند صدر الدين الشيرازي ، منشورات الجمل ، بيروت ، ٢٠١٦م ، ص ٢٩٩ .
٨٤-الرازي : فخر الدين محمد بن عمر ، المباحث المشرقة في علم الالهيات و الطبيعيات ، ج١ ، ص ٦٠٢ .
٨٥-الشيرواني : علي ، تحرير الاسفار للمولى صدر الدين الشيرازي ، المجلد الاول ، ط١ ، قم ، ١٣٨٤ش ، ص ٣٥٤ .
٨٦-الطباطبائي : محمد حسين ، نهاية الحكمة ، صححها و علق عليها غلام رضا الفياض ، ج٣ ، قم ـ ايران ، ١٣٩٢ ، ص ٦٤٩ .
٨٧-دغيم : سميح ، موسوعة مصطلحات صدر الدين الشيرازي ، ج٢ ، ص ٩٧٩ .
٨٨-الحيدري : كمال ، شرح نهاية الحكمة للعلامة السيد محمد حسين الطباطبائي ، بقلم علي حمود العبادي ، ج٦ ، ص ٣٦ .
٨٩-الشيرازي : صدر الدين محمد ، الحكمة المتعالية في الاسفار العقلية الاربعة ، السفر ٢ ، ص١١٦
٩٠-الشيرواني : علي ، تحرير الاسفار للمولى صدر الدين الشيرازي ، المجلد الاول ، ٣٥٧
٩١-بنعثو : عبد المالك ، نظرية الفعل عند صدر الدين الشيرازي ، ص ٣١٢ .
٩٢-العاملي : يوسف حسين سبيتي ، علة الوجود بين الفلسفة و العرفان ، ص ٩٣ .
٩٣-الشيرواني : علي ، تحرير الاسفار للمولى صدر الدين الشيرازي ، المجلد الاول ، ص ٣٦٤ .
٩٤-العاملي : يوسف حسين سبيتي ، علة الوجود بين الفلسفة والعرفان ، ص ٩٩ ـ ١٠٠ .
٩٥-الحيدري : كمال ، شرح نهاية الحكمة للعلامة السيد محمد حسين الطباطبائي ، بقلم علي حمود العبادي ، ج٦ ، ص ٣٦ ـ ٣٧ .
٩٦-بنعثو : عبد المالك ، نظرية الفعل عند صدر الدين الشيرازي ، ص ٣١١ ـ ٣١٢ .

٩٧-الرفاعي : عبد الجبار ، مبادئ الفلسفة الاسلامية ، الجزء الاول ، ط١ ،دار الهادي للطباعة والنشر و التوزيع ، بيروت ـ لبنان ، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م ، ص ٣٥٦ .

٩٨-الرفاعي : عبد الجبار ، مبادئ الفلسفة الاسلامية ، الجزء الثاني ، ص ٨٩ .

٩٩-بنعثو : عبد المالك ، نظرية الفعل عند صدر الدين الشيرازي ، ص ٣١٢ .

١٠٠-الرازي : فخر الدين محمد بن عمر ، المباحث المشرقة في علم الالهيات و الطبيعيات ، ج١ ، ص ٦٣٣ .

١٠١-الشيرازي : صدر الدين محمد بن ابراهيم ، الشواهد الربوبية في المناهج السلوكية ، شرح و تعليق ملا هادي السبزواري ، ط١ ، دار المحجة البيضاء ، بيروت ـ لبنان ، ١٤٣٨هـ ـ ٢٠١٧م ، ص ١٤٧ .

المصادر:

١. بنعثو : عبد المالك ، نظرية الفعل عند صدر الدين الشيرازي ، منشورات الجمل ، بيروت ، ٢٠١٦م .

٢. الجرجاني : علي بن محمد بن علي ، التعريفات ، حققه و قدم له و وضع فهارسه ابراهيم الابياري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م .

٣. الحيدري : كمال ، شرح نهاية الحكمة للعلامة السيد محمد حسين الطباطبائي ، بقلم علي حمود العبادي ، ج٦ ، مؤسسة الهدى للطباعة و النشر ، بيروت ـ لبنان ، ١٤٣٧هـ ـ ٢٠١٦م .

٤. دغيم : سميح ، موسوعة مصطلحات صدر الدين الشيرازي ، ج١ ، ط١ ، ذوي القربى ، ايران ـ قم ، ١٤٠٠هـ ،

٥. الرازي : فخر الدين محمد بن عمر ، المباحث المشرقة في علم الالهيات و الطبيعيات ، ج١ ، ط٢ ، ذوي القربي ، ١٤٢٩هـ .

٦. الرفاعي : عبد الجبار ، مبادئ الفلسفة الاسلامية ، الجزء الاول ، ط١ ،دار الهادي للطباعة والنشر و التوزيع ، بيروت ـ لبنان ، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م .

٧. الشهرزوري : شمس الدين محمد ، رسائل الشجرة الالهية في علوم الحقائق الربانية ، تحقيق و تصحيح ومقدمة نجفقلي حبيبي ، المجلد الثالث ، قم ـ ايران ، ١٣٨٥

.
٨. الشيرازي : صدر الدين محمد ، الحكمة المتعالية في الاسفار العقلية الاربعة ، قم ـ ايران ، ١٤٢٥هـ .ق ـ ١٢٩٢هـ . ش
٩. الشيرازي : صدر الدين محمد بن ابراهيم ، الشواهد الربوبية في المناهج السلوكية ، شرح و تعليق ملا هادي السبزواري ، ط١ ، دار المحجة البيضاء ، بيروت ـ لبنان ، ١٤٣٨هـ ـ ٢٠١٧م .
١٠. شيرواني : علي ، تحرير الاسفار للمولى صدر الدين الشيرازي ، المجلد الاول ، ط١ ، قم ، ١٣٨٤ش .
١١. الصدر : رضا ، صحائف من الفلسفة (تعليقة على شرح المنظومة للسبزواري) باهتمام السيد باقر خسروشاهى ، قم ، ١٤٢١ق .
١٢. صليبا : جميل ، المعجم الفلسفي ، بالألفاظ العربية و الفرنسية و الانكليزية و اللاتينية ، ج٢
١٣. صليبا : جميل ، المعجم الفلسفي ، بالألفاظ العربية و الفرنسية و الانكليزية و اللاتينية ، ج٢ ، ط١ ، ذوى القربي ، ايران ـ قم ، ١٣٨٥هـ .
١٤. الطباطبائي : محمد حسين ، اصول الفلسفة و المنهج الواقعي ، المجلد الثاني ، تقديم و تعليق مرتضى مطهري ، ترجمة عمار ابو رغيف ،ج٢ ، المؤسسة العراقية للنشر و التوزيع ، ١٤١٨هـ .
١٥. الطباطبائي : محمد حسين ، نهاية الحكمة ، صححها و علق عليها غلام رضا الفياض ، ج٣ ، قم ـ ايران ، ١٣٩٢ .
١٦. العاملي : يوسف حسين سبيتي ، علة الوجود بين الفلسفة و العرفان ، ط١ ، دار الهادي للطباعة والنشر و التوزيع ، بيروت ـ لبنان ، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م .
١٧. الفضلي : عبد الهادي ، خلاصة علم الكلام ، مؤسسة الكتاب الاسلامي ، ط٣ ، قم ـ ايران ، ١٤٢٨هـ .ق ـ ٢٠٠٧م .
١٨. اليزدي : محمد تقي مصباح ، المنهج الجديد في تعليم الفلسفة ، ترجمة : محمد عبد المنعم الخاقاني ، ج٢ ، القسم الرابع ، دارالتعارف للمطبوعات ، بيروت ـ لبنان ، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م .

Conclusion

Sadr al-Din Shirazi was not the first philosopher to discuss the issue of existence, but he was able to build a new trend of philosophy of existence and the theory of a complete and unique in a different and unique and characterized by creativity and renewal after the Rashdip and through the history of Islamic philosophy and he raised this issue radically different from the mainstream and Al-Sinawi has used the theory of existence in all philosophical issues. The concept of existence in Shirazi is one of the most obvious and most obvious concepts. It does not need to explain its meaning or explain its meaning or reality. The Shirazi does not accept the definition and everything is known to exist Since transcendental wisdom is based on the mysticism, the Qur'an and the proof, it makes it distinct from the school of contentment through the level of the content of each based on the mental evidence and proof and depends on the witnesses and the revelation and difference that we observe at Ibn Sina despite his writings but extensive effects And the witnesses in his writings, but we find the difference in the transcendental wisdom depends on the witnesses and the disclosure and evidence and mental evidence and what we note in the introduction to his book the basic transcendental wisdom in the four books of the mind, which is really a complete philosophical Encyclopedia This book on the basic rules Which relies on these elements and that it uses the word shield to talk about the integration of proof of mental witnesses, as the disclosure and the mind lead the person towards the truth and accurate knowledge accurate ..

مجلة
كلية الفقه